



الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تعبيد الطريق الى الطاقة المستدامة للجميع في الدول العربية - عبر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة -

المؤتمر الإقليمي حول:
«الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة في الريف بمنطقة الاسكوا»

الدكتور المهندس وليد الدغيلي
- إستشاري الإسكوا-

الرباط - المملكة المغربية 26-28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013





- ثانياً – المساعي الأممية في مجالات الطاقة لأغراض التنمية المستدامة
- ثالثاً – مساعي جامعة الدول العربية في مجالات الطاقة والبيئة والتنمية
- رابعاً – خصائص قطاع الطاقة في الدول العربية
- خامساً – التعاون العربي الرسمي والاقليمي والتحديات في مجالات الطاقة
- سادساً – العوائق والفجوات وطرق تجاوزها لتحقيق "الطاقة المستدامة للجميع" في الدول العربية.
- خلاصة

أولاً - مقدمة

- أمنت الطاقة تشغيل محركات التنمية والتطور وصولاً الى الرفاه الاجتماعي.
- ترتبط الطاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- الترابط بين الطاقة والبيئة والتنمية.
- ليست الطاقة هدفاً بحد ذاتها،
- الطاقة لأغراض التنمية المستدامة.
- الطاقة المستدامة هي الطاقة القادرة على تلبية حاجات الحاضر، دون الانتقاص من امكانية الاجيال القادمة في تلبية حاجاتها، ودون الاضرار بهذه الأجيال عبر الاضرار بالبيئة واستنفاد الموارد الطبيعية.
- تطبيقات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والتكامل بينهما في رؤية متكاملة بيئية واقتصادية واجتماعية.



ثانياً – المساعي الأمامية في مجالات الطاقة لأغراض التنمية المستدامة

- ← مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية UNCED عام 1992، المعروف بقمة ريو أو مؤتمر ريو، أو قمة الأرض
- إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية
 - الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ
 - برنامج العمل للقرن الواحد والعشرين – أجندة 21 – أو جدول أعمال القرن 21، حيث تضمن ربط الطاقة بأمرين أساسيين للتنمية المستدامة:
- * التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تخفيف وطأة الفقر وتغيير أنماط الانتاج والاستهلاك.
 - * الحفاظ على الموارد الطبيعية
- وحدد جدول الاعمال هذا، ستة مجالات جوهرية، منها:
- * زيادة قدرة الوصول الى الطاقة، خاصة في المناطق الريفية
 - * تحسين كفاءة انتاج واستهلاك الطاقة
 - * تشجيع تطبيقات الطاقة المتجددة
 - * تعزيز استخدام الوقود الانظف
- ← في شهر ايلول/سبتمبر 2000، تم الاعلان عن الاهداف الانمائية للألفية.



ثانياً – المساعي الأمامية في مجالات الطاقة لأغراض التنمية المستدامة (تابع)

← شددت الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، CSD-9 / نيويورك 2001 على أهمية الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة، وحددت خمس قضايا رئيسية تتعلق بالطاقة من أجل التنمية المستدامة، وقد تم إقرارها لاحقاً في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ (قمة الأرض 2002)، من ضمنها:

- * زيادة القدرة للوصول الى خدمات الطاقة الحديثة
- * تحسين كفاءة انتاج واستهلاك الطاقة
- * تطوير استخدامات موارد الطاقة المتجددة
- * تطوير تكنولوجيات أنظف للوقود الاحفوري

← مبادرة الامين العام للأمم المتحدة: الطاقة المستدامة للجميع: في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2011

- تأمين الوصول الى خدمات الطاقة الحديثة.
 - مضاعفة المعدل العالمي لكفاءة الطاقة
 - مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة
- ← إحياء السنة العالمية للطاقة المستدامة للجميع في العام 2012.

ثانياً – المساعي الأمامية في مجالات الطاقة لأغراض التنمية المستدامة (تابع)

← الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في العام 2012 (ريو + 20): التسليم بما "للطاقة من دور حاسم في التنمية"، حيث "إن الحصول على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، مع التشديد على حصول الجميع عليها بطرق مأمونة، وبأسعار معقولة، وعلى نحو سليم اقتصادياً، وبطريقة مقبولة اجتماعياً وبيئياً في البلدان النامية"، ومع التأكيد على "زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة".

← قامت الهيئات والمنظمات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، بالعديد من الأنشطة في مجال الطاقة من أجل التنمية المستدامة، في المنطقة العربية.

← تحديداً قامت الاسكوا/ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بتنظيم العديد من ورشات العمل التدريبية واعداد الدراسات واصدار النشرات حول كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، كما نفذت مشروع كهربة قرية قعوة في جنوب اليمن، (حيث تمت الاستفادة من الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء لحاجات القرية بواسطة الخلايا الكهروضوئية)، وتقوم بتنفيذ مشروع بناء قدرات من ضمنه هذا المؤتمر.



ثانياً – المساعي الأمامية في مجالات الطاقة لأغراض التنمية المستدامة (تابع)

← مكتب شمالي أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ المكتب الاقليمي في البحرين، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة اليونيسكو الخ...

← "مبادرة الطاقة من أجل الفقراء" المعلنة في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في حزيران/يونيو 2008، خلال اجتماع منتجي ومستهلكي الطاقة،

← في العام 2012 أصدر صندوق أوبك للتنمية الدولية "أوفيد" اعلاناً وزارياً بشأن فقر الطاقة، أعلن فيه عن توفير مبلغ مليار دولار أميركي لتمويل مبادرة "الطاقة من أجل الفقراء"،

← اجتماع وزراء الطاقة في البلدان المنتجة والمستهلكة، في كانون بالمكسيك، في منتدى الطاقة الدولي الثاني عشر في شهر آذار/ مارس 2010: التأكيد على أن التخفيف من حدة فقر الطاقة يجب أن يضاف كهدف تاسع للأهداف الانمائية الألفية.

ثالثاً - مساعي جامعة الدول العربية في مجالات الطاقة والبيئة والتنمية

- إعلان ابو ظبي عن البيئة والطاقة، الصادر عن وزراء الطاقة ووزراء البيئة العرب في شباط/فبراير 2003، للتعبير عن ارادتهم السياسية في تطوير قطاع أكثر استدامة، يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، وأهم ما ورد فيه:

- * استخدام عائدات النفط والغاز لتحقيق التنمية.
- * تعزيز امدادات الطاقة، وزيادة فرص الوصول الى خدمات طاقة موثوقة وبأسعار ميسرة خاصة في المناطق الريفية والنائية، باستخدام خليط من موارد الطاقة التقليدية والطاقة المتجددة المتاحة.
- * تطوير استراتيجيات وطنية لتعزيز قدرة قطاع الطاقة العربي على تحقيق الاستدامة.
- * تحسين كفاءة الطاقة، وتشجيع استخدام الوقود الانظف، والاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة.
- * دعم التعليم وبناء القدرات وزيادة الوعي ودعم البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا الخاصة بتقنيات الطاقة المستدامة لاغراض التنمية.
- الاعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي الصادر في العام 2007 عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

ثالثاً - مساعي جامعة الدول العربية في مجالات الطاقة والبيئة والتنمية (تابع)

- الاستراتيجية العربية الاقليمية للاستهلاك والانتاج المستدامين الصادرة في العام 2010، عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والتي حددت ستة مجالات منها الطاقة للتنمية المستدامة: المتضمنة نشر تطبيقات الطاقة المتجددة، وزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الأولية، وتحسين كفاءة الطاقة
- الاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة الصادرة في العام 2010 عن المجلس الوزاري العربي للكهرباء.
- الاطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستهلك النهائي، الصادر في العام 2010 عن المجلس الوزاري العربي للكهرباء.

ثالثاً - مساعي جامعة الدول العربية في مجالات الطاقة والبيئة والتنمية (تابع)

- الكود العربي الموحد للمباني لترشيد استهلاك الطاقة في المباني السكنية الصادر عن مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في العام 2009، والمباشرة لاحقاً بتحضير كود الابنية الخضراء.
- اعلان اليوم العربي لكفاءة الطاقة في يوم 21 حزيران/يونيو ثم تعديله ليصبح 21 أيار/مايو من كل عام.
- محور الدورة 23 لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في العام 2011 "النتائج البيئية وكفاءة الطاقة"،
- اعلان الكويت في العام 2009 الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية، الذي أكد على ضرورة وأهمية تحسين كفاءة الطاقة في الانتاج والاستهلاك وترشيد الاستخدام.

رابعاً – خصائص قطاع الطاقة في الدول العربية

ألف – النفط والغاز:

الدول العربية

10.2% من مساحة العالم

5.2% من عدد سكان العالم

الاحتياطي المؤكد من النفط 57.6%

الاحتياطي المؤكد من الغاز 28.0%

نسبة انتاج النفط في العالم 30.8%

نسبة انتاج الغاز في العالم 17.1%

نسبة صادرات النفط 34.8%

نسبة صادرات الغاز 20.9%

العائدات السنوية 667 مليار دولار اميركي

- تأمين عائدات مالية أكيدة، يتوقع أن تزداد فعاليتها لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

- حوالي 100 دولار اميركي في كل برميل نفط يتم تصديره بدلاً من استهلاكه محلياً

- مجمل تكاليف الانتاج في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت، تتراوح ما بين ثلاثة وخمسة دولارات اميركية، لبرميل النفط المنتج.

رابعاً – خصائص قطاع الطاقة في الدول العربية (تابع)

باء- الطاقة الكهربائية:

- أخذت الحكومات العربية تاريخياً على عاتقها مسؤولية تأمين الخدمات الكهربائية لمواطنيها محتكرة أنشطة التوليد والنقل والتوزيع، وقامت بدعم تعرفات مبيع الطاقة الكهربائية للمستهلكين. ورغم بعض المحاولات والتجارب في السنوات الأخيرة لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء باتجاه خصصته تماشياً مع المنحى العالمي في هذا المجال، بقي قطاع الكهرباء جزءاً من القطاع الحكومي العام بسلبياته وإيجابياته.
- القدرة المجهزة في محطات توليد الكهرباء تجاوزت 213 ألف ميغاواط تنتج سنوياً 936 ألف جيغاواط ساعة، منها حوالي 75 ألف ميغاواط للمولدات الغازية (35% من القدرة الاجمالية) التي تتميز بانخفاض كفاءتها.
- حصة الطاقة المتجددة من الطاقة الأولية المستخدمة لإنتاج الكهرباء 5.5% في القدرة المجهزة في محطات التوليد، فيما لا تتجاوز الحصة الفعلية في الطاقة الكهربائية المنتجة حدود 3.5%.
- الطاقة الأولية المستخدمة لإنتاج الكهرباء هي في معظمها من الوقود الاحفوري،
- يعاني قطاع الكهرباء من انخفاض كفاءته توليداً (تصل الكفاءة الحرارية في بعض الدول كالعراق مثلاً الى 25%) ونقلًا وتوزيعاً، حيث تتجاوز الخسارة الفنية في بعض الدول حدود الثلاثين بالمائة (اليمن والعراق وسوريا)
- استهلاك الطاقة الكهربائية فهو في القطاع المنزلي 43% وفي المباني التجارية 16%، ولا تستفيد الصناعة منه الا بحدود الـ 21%.

رابعاً – خصائص قطاع الطاقة في الدول العربية (تابع)

- توقعات الطلب على الطاقة الكهربائية: الحمل الأقصى سيزيد في الفترة 2013-2023 من 165 الف ميغاواط الى 308 الف ميغاواط (زيادة 86%) في حين ستزيد الطاقة المنتجة من 945 الف جيغاواط ساعة الى 1780 الف جيغاواط ساعة (زيادة 90%).
 - تتراوح حصة الفرد من الطاقة الكهربائية الموزعة سنوياً ما بين 216 كيلووات ساعة في اليمن حيث نسبة المزودين بالكهرباء 52%، و233 كيلووات ساعة في السودان حيث نسبة المزودين بالكهرباء 34%، الى 14060 كيلووات ساعة في الكويت و16781 كيلووات ساعة في قطر.
 - توسع الشبكات الكهربائية أمن إيصال خدمات الكهرباء الى معظم المواطنين بنسبة قريبة جداً من 100% (باستثناء اليمن والسودان)، لكن استمرارية التزود بالكهرباء غير مؤمنة عملياً،
 - اجمالي الدول العربية، مستورد للطاقة الكهربائية: العراق 8201 جيغاواط ساعة وفلسطين 4683 جيغاواط ساعة والمغرب 5660 جيغاواط ساعة في العام 2012، اي حوالي 2% من الطاقة الكهربائية المستهلكة.
 - التبادل بين شبكات الدول كان بمعظمه لتأمين دور المسعف ولم يكن تبادلاً اقتصادياً.
 - "الطاقة المستدامة للجميع" في مجال الخدمات الكهربائية:
 - * مشكلة عدم تأمينها للجميع، كما هي الحال في اليمن والسودان، ومن مشكلة عدم استمرارية تأمينها على مدار انخفاض العام وعلى مدار الاربعة والعشرين ساعة في عدة دول أخرى.
 - * مشكلة انخفاض الكفاءة انتاجاً ونقلًا وتوزيعاً.
 - * ضالة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة.
- الكثير للقيام به في الدول العربية "لتكون الطاقة المستدامة للجميع"

رابعاً – خصائص قطاع الطاقة في الدول العربية (تابع)

جيم- كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة

- نصيب الفرد من الانبعاثات المؤدية الى تغير المناخ: أعلى معدل له في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 19.4 طن متري سنوياً، متجاوزاً بذلك متوسط المناطق المتقدمة (الحاجة الى استهلاك الطاقة للتبريد والتكييف بسبب الحر الشديد وحدة المناخ، كما الحاجة الى انتاج المياه المنزوعة الملوحة في غياب مصادر المياه المتجددة) + (غياب برامج كفاءة الطاقة في الابنية والنقل وكافة القطاعات و الاعتماد الأساسي على الوقود الاحفوري).
- تتمتع البلدان العربية بمصادر هائلة من الطاقة المتجددة لا سيما طاقة الرياح والطاقة الشمسية، لكن الاستثمار التجاري لهذه المصادر ما زال محدوداً جداً.
- نسبة مساهمة هذه المصادر النصف في المائة من القدرة الانتاجية المجهزة و0.2 في المائة من الطاقة الكهربائية المنتجة.
- سيستمر الوقود الاحفوري، على الاقل في العقدين القادمين، المصدر الرئيسي
- سياسة دعم اسعار الوقود الاحفوري التي تنتهجها أغلبية البلدان العربية
- ضخامة الاستثمارات والتكنولوجيات الجديدة.

رابعاً – خصائص قطاع الطاقة في الدول العربية (تابع)

- الاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة
- منذ مطلع العام 2013 يجري العمل في 64 مشروعاً جديداً للطاقة المتجددة في الدول العربية، بقدرة اجمالية لانتاج الكهرباء بحدود الستة آلاف ميغاواط، لترتفع القدرة الحالية المجهزة الى أربعة اضعاف. وفي العام 2012 بدأ تشغيل "محطة شمس 1" في الامارات العربية المتحدة، بقدرة ذروة تبلغ مئة ميغاواط،
- المملكة العربية السعودية: توليد ثلث طاقتها المستهلكة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول العام 2032
- المملكة المغربية: القدرة المجهزة لانتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة لديها بحدود 42% من القدرة الاجمالية بحلول العام 2020، "محطة نور 1" تستفيد من طاقة شمسية مركزة لانتاج قدرة كهربائية تبلغ 160 ميغاواط ذروة، وستكون جاهزة في اواخر العام 2015، معززة بتخزين حراري لمدة ثلاث ساعات.
- انخفاض في مستويات الكفاءة انتاجاً ونقلأ وتحويلاً وتوزيعاً واستهلاكاً،
- مجالس الابنية الخضراء في لبنان والأردن ومصر وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة: تدابير غير ملزمة

خامساً – التعاون العربي الرسمي والاقليمي والتحديات في مجالات الطاقة

- الربط الكهربائي يعزز ضمناً من فرص تحسين كفاءة الطاقة واعتماد تطبيقات الطاقة المتجددة في انتاج الكهرباء،
- دراسة البنك الدولي التي أعدها لصالح جامعة الدول العربية حول الجوانب المؤسسية والتنظيمية للربط الكهربائي: السوق العربي المتكامل للكهرباء لن يتحقق قبل مضي حوالي عشرين عاماً (بتاريخ 2033-2034). كبح جماح لما تضمنه اعلان الكويت "الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي الصادر عن "القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية" المنعقدة في دولة الكويت في 20 كانون الثاني/يناير 2009، للاحية "إنشاء سوق عربية للطاقة الكهربائية".
- المسعف المتواضع لنجدة الدول التي تعاني من أزمة انتاج للطاقة الكهربائية،
- محدودية التبادل يعود الى قصور في برامج تجهيز محطات التوليد وشبكات النقل
- عدم الثقة بين مؤسسات وشركات الكهرباء والقصور أيضاً في احترام التعهدات المستقبلية تجاه الآخرين.
- الزخم الذي تعطيه الدول الأوروبية المتوسطية لذلك عبر طرحها لمشاريع انتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، وتصدير الكهرباء الى أوروبا

خامساً – التعاون العربي الرسمي والاقليمي والتحديات في مجالات الطاقة

- شبكات الغاز: مشروع خط الغاز العربي/ الشبكة العربية للغاز بين مصر والاردن وسوريا ولبنان، وربما بعد ذلك تركيا والعراق...، ومشروع دولفين بين قطر والإمارات العربية المتحدة وعمان والمشاريع في شمالي افريقيا ومع الجارة أوروبا، لكن درجة التنسيق والتكامل بين هذه المشاريع إما غائبة وإما محدودة.
- صيغة التعاون العربي المشترك داخل جامعة الدول العربية في مجالي النفط والغاز ما زالت شبه غائبة،
- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) قامت بجهود في الماضي لعمل عربي مشترك على الأقل بين الدول المنتجة.



خامساً – التعاون العربي الرسمي والاقليمي والتحديات في مجالات الطاقة

التحديات المستقبلية

- السياسات والاجراءات العاجلة الضرورية في الدول العربية هي حصرأ في مجال كفاءة الطاقة، ولا تتطلب سوى مبالغ محدودة وضئيلة بالمقارنة مع مشاريع الطاقة المتجددة
- المادة الرابعة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
- هناك ضرورة لاعتماد الغاز الطبيعي كوقود أنظف في كافة الدول العربية.
- الربط الكهربائي.
- التذكير بأن الدول الأوروبية، بعد الحرب العالمية الثانية، باشرت بالتحضير لوحدها الاقتصادية بإنشاء اتحاد الصلب والفحم الحجري، وإنشاء هيئة التنسيق بين مؤسسات انتاج ونقل الطاقة الكهربائية للربط الكهربائي¹⁸.



سادساً – العوائق والفجوات وطرق تجاوزها لتحقيق "الطاقة المستدامة للجميع" في الدول العربية

الف - الفجوة المؤسسية: اضافة الى خلق و/أو تعزيز دور المؤسسات المتخصصة، اعطاء التنسيق أهميته اللازمة لتوحيد الرؤى والاستراتيجيات وصولاً الى خطط وطنية متكاملة تصب في خانة التنمية المستدامة.

باء - الجدوى الاقتصادية: نادراً ما يعطى للبعد الاقتصادي أهميته.

جيم - آليات التمويل: تفتقر معظم الدول العربية لآليات تمويل وطنية ومحلية مستدامة، وفق مقاييس اقتصادية واجتماعية وبيئية.

دال - نقل التكنولوجيا وتوطينها: الشراكة بين قطاع البحث العلمي والقطاع الصناعي، وهي شراكة مطلوبة بين القطاعين العام والخاص برعاية ودعم جدي من الحكومات.

هاء - بناء القدرات ومراقبة النوعية والتوعية.



سادساً – العوائق والفجوات وطرق تجاوزها لتحقيق "الطاقة المستدامة للجميع" في الدول العربية (تابع)

واو- دعم اسعار الطاقة: - حوالي 50٪ من موازنات دعم اسعار الطاقة في العالم عام 2011 كانت في المنطقة العربية.
تقرير صندوق النقد الدولي الصادر عام 2013: ان نسبة الدعم تراوحت ما بين 25 و 95٪.

10.7	20264	
10.6	24422	
6	1719	
4.5	1911	
0.7	661	
3.0	1376	



سادساً – العوائق والفجوات وطرق تجاوزها لتحقيق "الطاقة المستدامة للجميع" في الدول العربية (تابع)

- المملكة العربية السعودية تدعم المنتجات البترولية المستهلكة محلياً لديها بحوالي 46 مليار دولار اميركي سنوياً، وكذلك الامر في العراق (20 مليار دولار أميركي).
- التعرفة في إحدى هذه الدول هي أقل من ثلاثة ارباع السنت اميركي لكل كيلووات ساعة.
- الارقام الواردة أعلاه هي أقل من المبالغ والخسائر الحقيقية التي يتم تحملها في إطار سياسة الدعم.
- تتمتع شركات الكهرباء في الدول الغنية والمنتجة للنفط والغاز بدعم مالي من خزانة دولها، أما شركات الكهرباء الأخرى في الدول التي تعاني من مشاكل مالية وعجز في موازاناتها فتبقى عاجزة امام القيام بالمهام المناطة بها قانوناً،
- تضطر هذه الشركات الى تقليص عمليات الصيانة لديها والى تقليص خدماتها الى الحدود الدنيا، فتسوء نوعية الخدمات ومستواها.



سادساً – العوائق والفجوات وطرق تجاوزها لتحقيق "الطاقة المستدامة للجميع" في الدول العربية (تابع)

- سياسة الدعم هي حاجز حقيقي يعيق عملية التنمية المستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:

1- المطلوب دراسة جدوى مشاريع تحسين كفاءة الطاقة انطلاقاً من كلفة هذه المشاريع وكلفة الطاقة الحقيقية على مستوى الوطن والدولة وليس على مستوى الافراد والجماعات.

2- تتضرر مشاريع تطبيقات الطاقة المتجددة كون كلفتها التأسيسية مرتفعة، في ظل سياسة الدعم للطاقة الأحفورية وللطاقة الكهربائية.

3- أن الحكومات مضطرة لدى وضع موازنتها السنوية الى تأمين التوازن المالي فيها قدر الإمكان.

← تخفيض المبالغ المفترض توظيفها في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة.

4- الدعم في صناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.



سادساً – العوائق والفجوات وطرق تجاوزها لتحقيق "الطاقة المستدامة للجميع" في الدول العربية (تابع)

5- دعم اسعار المحروقات يذهب بنسب أعلى الى الفئات الاجتماعية الأغنى

46,	20
19,	20
14,	20
11,	20
9,	20
100	100

سادساً – العوائق والفجوات وطرق تجاوزها لتحقيق "الطاقة المستدامة للجميع" في الدول العربية (تابع)

6- زيادة الطلب مقارنة بالعرض، تدني نوعية الخدمة، نقص في كميات الطاقة المعروضة للبيع، كالمحروقات السائلة وقوارير الغاز، نشوء السوق السوداء حيث تباع هذه المواد بأسعار عالية تزيد عن اسعار الكلفة الحقيقية.

← سياسة الدعم نوع من الرشوة السياسية للمواطن البسيط الذي لا يملك المقدرة على الدخول في التفاصيل، فيتخيل نفسه مستفيداً من هذا الدعم، لكنه يقع في الخطأ.

← انشاء صندوق وطني خاص، تحول اليه موازنة الدعم في فترة انتقالية، ويتحدد دوره في:

- منح الفئات الاجتماعية المحتاجة إعانة شهرية كافية لتأمين حصولها على كميات معقولة من الطاقة.

- تخصيص الفائض من المبالغ، التي كانت تصرف لتأمين الدعم، بعد دفع الاعانات الشهرية أعلاه، لتمويل مشاريع كفاءة الطاقة، ومشاريع تطبيقات الطاقة المتجددة المجدية والمبررة اقتصادياً.



سادساً – العوائق والفجوات وطرق تجاوزها لتحقيق "الطاقة المستدامة للجميع" في الدول العربية (تابع)

زين - الاحصاءات والمؤشرات والشفافية.

حاء - مؤسسات الكهرباء والادارات العامة والقذوة الحسنة.

طاء - الحكم الرشيد: من المعروف أن التنمية المستدامة السليمة تتطلب مؤسسات سليمة وادارة سليمة وحكماً سليماً، وتدل البيانات على أن البلدان العربية تسير في الاتجاه المعاكس منذ عام 1996، اذ تتراجع مؤشرات الحكم السليم ومنها المساءلة.

خلاصة

- 1- هناك إعلانات سياسية عديدة صادرة عن أعلى المستويات في الدول العربية بشأن تأمين خدمات الطاقة الحديثة لكافة مواطنيها، وتنفيذ مشاريع كهربة الريف حيث هناك حاجة لذلك، وبشأن أهمية تحسين كفاءة الطاقة واعتماد تطبيقات الطاقة المتجددة،
- 2- هناك الكثير من العوائق الواجب ازالتها وتجاوزها، المطلوب تضافر جهود حكومات الدول ومؤسساتها المتخصصة ومجالسها التشريعية، والمنظمات الاقليمية والعربية والدولية.
- 3- اهمية مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات اللازمة لامدادات الطاقة والمطلوبة في عملية التنمية وتأمين الطاقة المستدامة للجميع، لكن بالطبع بتشجيع وبرقابة مستمرة من الحكومات التي يقع على عاتقها مع المجالس التشريعية خلق المناخ الملائم للاستثمار والاستقرار السياسي والامني والتشريعي.
- 4- المطلوب تضافر الجهود والتنسيق والتعاون في المجالات التشريعية والمؤسسية والتمويلية، ونقل التكنولوجيا وتوطينها بعد التأكد من ملاءمتها للبيئة والمجتمع والنظر في خصوصية أنظمة الطاقة اللازمة في الريف لناحية لامركزيتها، وفي مجال اصلاح سياسات دعم الطاقة عبر التوقف عن دعم الاسعار للجميع بحيث يؤخذ فقط البعد الاجتماعي ويقتصر الدعم على الفقراء والمعوزين، واعطاء المثال الصالح والقذوة الحسنة وتوفير الحكم الرشيد.
- 5- يمكن للمنظمات الاقليمية والعربية والدولية الناشطة في المجال تقديم الكثير بشأن بناء القدرات، ونقل التجارب الناجحة، والاستفادة من الدروس والتجارب السابقة، تقديم النصح والمشورة الفنية ونشر وتعميم كل ما هو مفيد في هذه المجالات.

وڌڪرا

w-deghaili@hotmail.com